الإتحـــاد العـــام للشغـــالين بالمغرب
نقـــابة اسمنت المغرب
آسفـــــي

آسفي في 2008/10/17

بـــــــــــــــلاغ

في إطار المواكبة والتتبع المستمر لمجريات الساحة العمالية التي تزداد احتقانا يوما إثر يوم بسبب إصرار الإدارة المحلية لمصنع شركة إسمنت المغرب بآسفي على مواصلة تجريم العمل النقابي وإنكار حق العمال في الحرية النقابية، وإعمال أسلوب العقوبات الانتقامية في أوساط الاتحاد العام للشغالين بآسفي وكذلك الإجتراء على خرق مضامين اتفاق 18 مارس الماضي الذي كان قد نص على عودة أربعة من أعضاء المكتب النقابي إلى مواقع عملهم بآسفي ابتداء من 24 شتنبر الماضي بعد ما كان قد جرى تنقيلهم تعسفيا إلى مدن مراكش أكادير والعيون، ولعلم الجميع يفهم بوضوح أن المستهدف من هذا الخرق الساخر لمضامين الاتفاق إياه هما عضوا المكتب النقابي عبد الجليل موساوي وأحمد عطار المعروفين بنزاهتهما لمواجهة المخططات الفاشلة للإدارة المحلية، عقد المكتب النقابي للعمال اجتماعا حاسما مساء 15 أكتوبر تداول فيه بشان آخر المستجدات مسجلا أن التعصيد المتواصل للحملة القمعية للإدارة المحلية ضد العناصر النقابية قد بلغ حدا غير مسبوق سيما بعد إصدارنا لبيان 25 غشت الماضي الذي دققنا فيه ناقوس الخطر بخصوص واقع ومستقبل المصنع.

لقد سقطت أرضا كل المبررات الملفقة للإدارة وهي توزع العقوبات الجائرة على العمال وهي عقوبات تدين الإدارة وتأكد تعنتها وتسلطها واستعلائها على كافة قوانين البلاد خصوصا عندما بلغت الطرد التعسفي في حالة عضو مكتبنا بوشعيب الحريري والاعتداء الجسدي على حسن جبار بايعاز من الإدارة ما يعني أنها تسعى إلى دفعنا إل الباب المسدود، وقد تأكد هذا بعد انكشاف سعيها البغيض إلى ضرب إسفين بيننا وبين القيادة النقابية التي لم تطل عليها الحيلة رغم أنها لبت دعوة الإدارة العامة للشركة وجلست إليها للتحاور في أعقاب صدور بيان 25 غشت.

إن القيادة النقابية دخلت الحوار بروح المسؤولية وكانت تهدف إلى إيجاد حلول تجنب المصنع مزيد من الاضطرابات الاجتماعية، لكن غاية الإدارة كانت مختلفة بحيث لم تقدم على دعوة القيادة النقابية إلا من اجل المناورة والتحايل لنسف اتفاق 18 مارس المذكور.

لهذا وباعتبار أن ما يجري بالمصنع يعد تراجعا صريحا من الإدارة عن التزاماتها في محضر الاتفاق الذي رعته اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة ومن تم فهو استهتار من جهة لمكونات هذه اللجنة واستفراد من جهة ثانية بمناضلي النقابة أطرا وعمالا، وتعال على القانون في دولة الحق والقانون من جهة ثالثة، فإن مكتبنا النقابي من أجـــل :

1- التنفيذ السليم والكامل لمضامين اتفاق 18 مارس الذي يفترض أنه اتفاق ملزم للإدارة على اعتبار أنه صادر تحت رعاية اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة.

2- إرجاع عضو المكتب بوشعيب الحريري إلى عمله والتراجع عن كافة العقوبات الجائرة التي مست أرزاق وكرامة العناصر النقابية.

3- الاعتراف الصريح بالعمل النقابي وإرجاع السبورة النقابية التي انتزعتها الإدارة.

يعلن اعتزامه الدخول في إضراب عن العمل حتى ولو كان هذا الإضراب يشكل فرصة العمر بالنسبة للإدارة لكي تمسح أخطائها القاتلة في عباءة النضال النبيل الذي خاضه العمال دفاعا عن الخبز المقرون بالكرامة دون أن تجد صرخاتهم التي اتخذت شكل سيل من المراسلات والبلاغات أي صدا يذكر لدى المسؤولين ولدى الجهات الوصية على قطاع التشغيل.

إن مكتبنا إذ يتخذ قراره مسنود بإجماع قواعده العمالية ليحمل الإدارة المحلية كامل المسؤولية في ما يمكن أن يستجد من أوضاع، داعيا القوى الحية بآسفي وممثلي الصحافة والإعلام إلى مساندة الشغيلة المكتبية لكسب معركتها النضالية ضد الاستعلاء والفساد الإداري.

وإنه لنضال حتى تحقيق المطالب العادلة والمشروعة

الإتحاد العام للشغالين بالمغرب
المكتب النقابي
UGTM
نقابة اسمنت المغرب آسفي